

السنتين التاليتين واصل النواب دعوتهم لتوطين اللاجئين في العالم العربي ، ففي ١٩٥٩ اقترح جافيتس بأن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة في تأمين ايجاد حل للنزاع العربي-الاسرائيلي وذلك بارغام الدول العربية على تحمل مسؤولياتها بالنسبة للاجئين ، وان تحت اسرائيل على اعادة عدد معين . ويقضي هذا المشروع بزيادة المساعدات المقدمة للدول العربية لاغراض التنمية ، ولكنه في الوقت نفسه يقترح زيادة المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل بصفقتها حليف يمكن الاعتماد عليه . وفي هذا الصدد لاحظ جافيتس بأنه « . . . منذ حوادث لبنان (١٩٥٨) بدأنا ندرك أهمية اسرائيل الدقيقة بالنسبة لنا، كمرساة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الحر في الامور الاستراتيجية والعسكرية في الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط(١١) ». وكان ملتر من نيويورك قد لاحظ في وقت سابق بأنه لا يمكن التفكير باعادة توطين اللاجئين في اسرائيل(١٢) . وبسبب الشكوك التي أظهرها النواب حول استمرار تقديم المساعدات للانروا ، الحق قانون بمساعدة الثلاثة والعشرين مليون دولار في ١٩٦٠-١٩٦١ يقضي بأن لا تزيد المساعدة الاميركية عن ٧٠ بالمئة من مجموع ما تقدمه جميع الدول الاخرى(١٣) ، ولا تزال هذه المادة سارية المفعول .

وبعد فوز كيندي بالرئاسة اجرت الحكومة تقييما لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بقصد تحسين وضعها بالنسبة للانظمة القومية في العالم العربي ، وخاصة نظام عبدالناصر . ونتج عن ذلك تبادل الرسائل بين كيندي وعبدالناصر . وفي ١١ ايار (مايو) ١٩٦١ قدم كيندي بعض المقترحات المعتدلة التي تهدف الى تحسين سياسة الولايات المتحدة ، وفي تلك الرسالة اشار الى التعويض واعادة دمج اللاجئين دون اي ذكر لتوطينهم في الدول العربية ، الامر الذي فتح عليه نيران النقد من داخل الكونجرس ، خاصة من النواب المواليين للصهيونية الذين باتوا يخشون من قيام ادارة كيندي باتخاذ خطوات من اجل الضغط لاعادة اللاجئين الى بلادهم . وقال جافيتس ان اسرائيل تستطيع استيعاب ما يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ الف لاجيء ، ولكن اكثر من ذلك سيسبب خطرا على أمنها مما يتناقض مع المصالح الاميركية العليا(١٤) . وكرر الاقتراح بتوطين اللاجئين في الدول العربية وازداد الى ذلك ، الاقتراح بتقديم التعويضات عما خسروه ، على أن ينهي العرب مقاطعتهم لاسرائيل . وانهى اقتراحه بقوله انها « لغلطة كبيرة »(١٥) ان نسمح للعرب بأن يفكروا يوما بأن الولايات المتحدة تؤيد عودة اللاجئين الى « اسرائيل » . واعرب السيناتور كيننج عن تأييده لاقتراح جافيتس وازداد بأن الاتفاقية يجب ان تشمل فتح قناة السويس في وجه الملاحة الاسرائيلية .

ونتيجة لتزايد النشاط الصهيوني والتغيرات التي طرأت على مواقف الرئاسة من الشرق الاوسط ، شهد الكونجرس مناقشة حامية لمشروع قانون المساعدات في ١٩٦١ . وقد ايد فيليب هارت ، النائب الديمقراطي من ميتشجن ، استمرار تقديم المساعدات للانروا واثنى عليها كذلك ، مع انها كانت عرضة للانتقاد من قبل بعض النواب الذين اتهموها بالتحيز لصالح الفلسطينيين والعرب(١٦) . ولكن ما ان جاء العام ١٩٦٣ حتى باتت هارت يدعو الى حل على اساس اعتراف العرب باسرائيل . ومن جديد مارس النواب ضغطا من اجل توطين اللاجئين ، واطهروا اهتمامهم بمسألة استمرار المساعدات التي لم تكن لتنتهي بشكل سريع ، وقد زادت خشيتهم بعدم امكانية ايجاد حل للنزاع . وقد اعرب النواب عن خشيتهم « من ان يستخدم الزعماء العرب ، وخاصة عبدالناصر ، الفلسطينيين لتحقيق مآربهم الشخصية » ، وكانوا يشعرون بأن ذلك من شأنه ان يعرقل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، لذلك فان الحل الوحيد هو توطين اللاجئين . واذا رفضت الدول العربية ذلك فما على الولايات المتحدة الا ان ترغمها على قبول هذا الاقتراح .